

٤٦  
کامله دستخط  
١٠١

رسائل السحر

محمد امين ابن عابد

رحم الله تعالى

والله اعلم

والتعالى

اجوبة محفظة عن اسئلة مفرقة



٢٠٥٢

خمس

٩٦٢٩٨

مستحق

عمر



بسم الله الرحمن الرحيم وعليه السلام  
**الحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده.**  
 آمين **يقول** الفقير محمد أمين بن عابد بن  
 عمي عنه آمين **وقعت** حادثة الفتوى  
 أرسلت من طرابلس الشام في واقف النساء  
 وقفه على نفسه ثم من بعده فعلى اولاده  
 لصلبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاد  
 كل ثم على اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على  
 انسالهم واعقابهم على الشرط والترتيب  
**على** ان من مات منهم عن ولد او ولد اولاد  
 عاد نصيبه لولده او لولد اولاد ومن مات  
 عقيم عاد نصيبه الى من في درجته ونحو  
 طبقته من اهل الوقف لعدم الاقرب  
 فالاقرب الى الميت **ومن** مات قبل  
 الاستحقاق وترك ولدا او ولدا او نسلا  
 او عقبا استحق ما كان يستحقه والده ان لو كان حيا  
 ثم مات الواقف واولاده وانحصر  
 الوقف في بنت اسم زبيب ولها ثلاثة اولاد عبد القادر  
 وخديجة وفاطمة ماتت فاطمة في حياة امها قبل استحقاق

شيء

شيء من الوقف عن بنتها كائنه ثم ماتت خديجة  
 في حياة امها زبيب بعد استحقاقها من الدرجة عن اولاد  
 ثم ماتت كائنه في حياة جدتها زبيب عن اولاد ولم  
 تستحق شيئا من الوقف ثم ماتت زبيب عن ابنتها  
 عبد القادر وعن اولاد بنتها خديجة وعن اولاد بنت  
 بنتها فاطمة فلم ينسب ليعود نصيبها واذا مات احد  
 من اهل درجة فاطمة قبل يستحق منه اولاد بنتها  
 كائنه لقيامهم مقامها **فاجبت** بان نصيب  
 نصيب زبيب على ابنتها عبد القادر وعلى بنتها فاطمة  
 للذكر مثل حظ الانثيين فما اصاب فاطمة يعطى  
 لا اولاد بنتها لانها ماتت قبل الاستحقاق فيقومون  
 مقام جدتها ولا شيء لاولاد خديجة لانها ماتت  
 بعد الاستحقاق ممن في درجتها حقيقة وشرط  
 الواقف قيام الفرع مقام اصله الغير المستحق ولا يقوم  
 اولاد بنت فاطمة مقامها فيما كانت يؤول الى فاطمة  
 من الدرجة لو كانت حية لان صاحب الدرجة  
 الكملية يقوم مقام اصله فيما يستحقه اصله من اهل  
 لو كان حيا فيما كان يستحقه من غيرهم كمن مات عقيم  
 عن اخ واولاد اخ مات ابوهم قبل الاستحقاق فلا شيء



لاولاد الأخت وهناك كذلك والله أعلم

**ثم** ارسل اليها السؤال مع جوابه فاني وفي ظن  
جواب من شخص من بيروت وجواب آخر من  
مفتي حماة وجواب آخر من مفتي صيدية حال  
الأول انه لا استحقاق لاولاد البنت فضلا  
عن اولاد بنت بنتها وان نصيب زينب  
يختص به ولدها عبد القادر فقط لانه مرتبة  
وحاصلة الثاني نعم لا يشاركه احد لانه مرتبة  
بهم وقد قال في الدر المختار تعليقا على الاستبصار  
ان غير الواقع بهم لا يشارك وان غير بالواقع  
يشارك والذي لأمثالنا اتباع ما نقلوه وصاحب  
الدرم تاخر لانموذج عليه وحاصل الثالث كذلك  
لان اولاد بنت فاطمة لا يقومون مقام لانها  
بنتا وهي كائنة وقولم الواقع من مات قبل  
استحقاقه وترك ولد او ولدين قام مقامه  
المراد به ان ولد الولد يقوم مقام اصله ان لم  
يكن لأصله ولد فولد الولد لا يقوم مقامه  
مع وجود الولد **هذا** حاصل ما اجابوا  
به وكلهم مخطئون **اما الثالث** فلان اولاد

كائنة

كائنة لم يقوموا مقام فاطمة في حياة امهم بل لماتت  
كائنة قام اولادها مقامها وهي كائنة قائمة مقام  
امها فاطمة فيقومون مقامها ايضا لان مقام امهم  
فيتمتعون ما كانت امهم تستحق لو كانت حية عملا  
بقول الواقع قام مقامه **وقد اجاب** بنظر  
ذلك الشيخ خير الدين الرملي في سؤال آخر فتاويه بعد  
تحويلات كرايسي من كتاب الوقف اول السؤال  
سئل من دمشق فيما اذا وقع رجل وكفه على نفسه الخمر اجم  
**واما جواب الأول** فلان مبنى على رواية عدم دخول  
اولاد البنات في الاولاد والمزح دخولهم كما بسطه  
العلامة خير الدين الرملي في فتاواه قبل السؤال الذي  
قد مناة بتخويسة اوراق وافتي في موضع اخر نعم  
الدخول والمسئلة شهيرة للخلاف وفي الاسعاف  
الصحيح ما قاله هلال لان اسم ولد الولد كما تناول  
اولاد البنات تناول اولاد البنات ورجح ابن السكينة  
بار فيه نص محمد عن اصحابنا وهم شيخاه وقد انضم اليه  
ان في هذا الزمان لا يفهمون ولا يقصدون سواء وعلى  
عرفهم كونه حقيقة اللفظ اه وافتي به ابن نجيم وذكر العلامة  
الحكبي انه افتي به قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي



على ما اختار له الامام الخفاف وقال وعليه عمل  
الناس في جميع القديمة والحديثة  
**وقوله** لانه مرتب بنتم ووافقه المحيبي  
الاول يحتاج الى بيان ليظهر للعيان  
**فنقول** اما ما نقله عن الدرر معروفا  
للاشياء غير محرر لانه حاصل ما في الاشياء  
ان الواقعة اذا قال على ان من مات قبل  
استحقاقه لشيء وله ولد قام مقامه  
لو بقي حيا فمثل له حظ ابيه ويشارك  
الطبقة الاولى اولا وهل تنقض القسمة  
بعد انقراض كل بطن اولا افنى الامام  
السكي لعدم المشاركة وينقض القسمة  
وخالفه الامام السيوطي في المشاركة  
ووافقه في نقض القسمة وقال  
صاحب الاشياء اما مخالفته فيما ذكر فواجبة  
واما موافقته في نقض القسمة فقد افق  
بها بعض علماء العصر وعزوة الخفاف  
ولم يشبهوا للفرق بين مسألة الخفاف

ومسألة

ومسألة السكي فان مسألة الخفاف ذكرها  
بالواو ومسألة السكي بنتم فان كان الواقع  
غير في البطون بالواو وتنقض القسمة وان  
غير بنتم فلا هذا اخلاصة ما ذكره في الاشياء  
فما ذكره من التفصيل انما هو في نقض  
القسمة اما في المشاركة فهو موافق للسيوطي  
على ان من بعدا رده عليه هذا التفصيل  
حق الفقيه رسالة العلامة المقدسي  
وذكرها العلامة الشرنبلالي في مجموع رسائله  
الستين وحاصل ما ذكره المقدسي  
ان الحق مع من افنى بنقض القسمة سواء  
عبر بالواو وبنتم كما قاله السيوطي والسكي  
والبلقيني والعلامة قاسم والحلال للحلي  
وابن السكينة والبرهان الطرابلسي والزين  
الطرابلسي والشهاب الرافعي السافعي والبرهان  
والبرهان بن ابي شريف وعلاء الدين  
الذهبي وغيرهم وقد اطلت في الرد  
على صاحب الاشياء وحيث علمت  
ذلك ظهر لك ان عبارة الدرر غير محررة



ولا تحتل الصحة بوجه من الوجوه فكيف  
يجعلها المجيب الثاني دليلا على ما قاله لبيته  
نسكت بل قال ولا نقول الاعليه والمجيب  
ممن يفتي بلاقلا ولا مراجعة **وقد**  
اجاب الشيخ خير الدين الرملي بالمشاركة  
مع التعبير بتم حيث سئل عما اذا عبد  
الواقعي بتم ومات احد مستغني الواقعي عن  
ولدا واولاد اولاده ما لو افي حياة ابيه  
قبل استحقاقهم لشيء فاجاب بتم استحقاق  
الميت على ولده الحي وعلى اولاده الذين ماتوا  
في حياته فاجاب الميتين دفع الاولاد  
قبل استحقاقهم لشيء وترك ولد او ولد ولد  
استحق ما كان يستحقه لو كان حيا الخ  
وهذا الاشبهه فيه اه كلام الرملي  
لان الطبقة الاولى لم يتعرض لبقاء عبد الغلة  
في مسئلتنا وحيث علمت ما ذكرناه  
ظهر لك انه لا كلام في دخول الاولاد  
الذين مات اباؤهم قبل الاستحقاق  
وفي مشاركتهم لمن قوتهم وانه لا فرق في ذلك

بين التعبير بالواو او بتم لان نص الواقعي  
على قيامهم مقام اصولهم ابطال الترتيب المتعارف  
من بتم بالنظر اليهم فان مذهبنا العمل  
بالمشاخر قال الامام الحنفا لو  
كتب في اول المكتوب بعد الوقف لايبيع  
ولا يوهب وكتب في اخره على ان لفلان  
بيع ذلك والانسبدال بتمه كان له  
الانسبدال من قبل ان الاخرنا سخط الاول  
ولو كانت على عكسه امتنع بتمه اه وقال  
الامام السيوطي في تأييد المشاركة ولا  
ينا في هذا الشرايط الترتيب في الطبقات  
بتم لان ذلك عام خصصه ايضا  
قوله على ان من مات عن ولد الخ وايضا  
فانا اذا عملنا بمحوم اسقاط الترتيب  
لزم منه الغاء هذا الكلام بالكليته  
وانه لا يعمل في صورة ويبقى قوله ومن  
مات قبل استحقاقه الخ محملا لا يظهر  
للطائر في صورة بخلاف ما اذا عملنا  
وخصصنا به محوم الترتيب فان فيه اعمالا



للكلامين وجمعاً بينهما وهذا أمر ينبغي أن  
يقطع به أه كلام السيوطي والله سبحانه وتعالى  
اعلم **وقد سئلت عن رجل أوصى**  
**بوصاياه** وأقام عليها مائة وصية ثم مات  
مصدراً عليها وهي تخرج من تلك ماله  
ومن جملة ما قال الفارس لصلته الرحم  
للغناء المستحقين منهم الأقرب فالأقرب  
ووحيد من أرحامه الفقراء عند موته  
عاش لابوين وأولادهن بالكفون وأولادهن  
لابوين وأولادهن أغني صغار وابن اخت  
صغير أبوك أغني وبنيت بنت اب وابن ابن  
عم اب **فاجبت** بأنه يعطى أو لا للنفقات  
الغير المتروجات نصف نصاب الزكاة  
إن لم يكن لهن مال أو يكمل لهن النصاب  
إن كانت لهن مال دون ذلك ثم يعطى لأولادهن  
الباقين وأولاد العم فيعطون كذلك  
سوية الذكر والأنثى سواء هم من يليهم  
في القرب إن فصل من الوصية شيء كذلك

فقد

فقد قالوا الوصية والوقف يستقيان من محل واحد  
قال الامام الحنفى الوصية بمنزلة الوقف  
وقال ايضاً الأقربى معتبرة على حسب النسب  
الأعلى حسب الموارث وقال ايضاً إن بنت الأخ  
لأبوين أولى من ابن ابن الأخ والعم والعمه سواء  
وقال في الأسعاف ولو قال على ذى وأرحامى  
ورجى تصرف الغلة إلى قرابة الموجودين  
يوم الوقف لأبويه ولأولاده لصلبه ويدخل  
المحارم وغيرهم من أولاد الإناث وإن بقوا  
عندهما وعند أبي حنيفة تعتبر المحرمات  
والأقرب فالأقرب أه والظم أن المرحوم قولها  
لما قال الحنفى جارها به وتبعه في الأسعاف  
بنت العم أولى من عمه أمه ولولأبويه  
وبنت خالته أولى من خالته أبيه وابن  
ابن الخال أولى من خال أمه وعم أمه أه ملخصاً  
وقد علم مما نقلناه وجه إعطاء المات  
وإن كن غير وارثات ووجه إعطاء أولادهن  
بعدهن وإن كانوا غير محارم ووجه مشاركة  
أولاد العم لهم وإن كانوا أعصاباً وقال الامام



الحضاف لو قال لذوي ارحامه فالغلة لجميع  
 قرابته من قبل ابيه وامه فلو قرابته  
 من قبل ابيه اكثر من قرابته من قبل امه  
 فالغلة بينهما على عدد همد ثم قال الرجال  
 والنساء سواء اه ولبه علم وجه فوانا  
 سوية وقال الامام الحضاف كل من له  
 كان له ان يأخذ الزكاة فهو غني فقير  
 وقال في الاسعاف اوصي بثلث ماله للاخوة  
 فالأخوة من قرابته وكان من قرابته  
 من يملك مائة درهم مثلا وفيهم من يملك  
 اقل من مائة يعطى ذوالاقل الى ان يصير معه  
 مائة ثم يقسم الباقي بينهم جميعا بالسوية  
 ثم قال ولو قال على فقراء قرابي الأقرب  
 فالأقرب يبدأ باقرهم اليه بطننا فيعطى  
 كل واحد مائتي درهم ثم يعطى الذي يليه كذلك  
 حتى تفرغ الغلة وهذا استحسان وفي  
 القياس يعطى الغلة كلها للبطن الاقرب منه  
 ولا يعطى لمن بعده شيئا اهو صرحوا بان العمل

على

على الاستحسان دون القياس الا في مسائل  
 وبه علم وجه قولنا نصاب زكاة وقولنا  
 او يكمل لهن النصاب الخ وقال في الاسعاف  
 الاصل ان الصغير انما يعد غنيا بغنا ابويه  
 او جد له من جهة ابويه فقط وان  
 الفقير والفقيرة بعد ان غنيت بغنا  
 فرؤسهما وزوجهما فقط ولا يعد الفقير  
 غنيا بغنا غيره همد من الاقارب وهذا  
 مذهب اصحابنا ثم نقل عن الامام الحضاف  
 انه اختار خلافا ونقل عن الامام هلال  
 رد ما قاله الامام الحضاف وبه علم وجه  
 عدم اعطاء اولاد الاخ والاخت الغنيين  
 وان كانوا اقرب من العمات كما قال الامام  
 اولاد الاخوة ولولائم وان بعدوا يقدمون  
 على الاعمام والعمات ولولا بون ووجه  
 قولنا ثم يعطى الاولاد هن البالغين الخ اذ لو  
 كانوا صغارا استغنوا بما يعطى لآبائهم والله  
 اعلم اه عري في اوائل ذي القعدة سنة  
 ١٠٠٣ وكفت حصصا



معلومة في عقائد كثيرة مشتركة بينها  
وبين جماعة وقفا مسجلا ثم تقاسمت مع  
شركائها وجمعت حصصها من العقارات  
المذكورة واخذتها في عقاريت منها فهل  
تصح هذه المقاسمة **فاجبت**  
بأنها لا تنقض ان كان فيها مصلحة للوقف  
كما في الاسعاف **وسئلت في جاري الثانية**  
**س ١٤٤٢** **عن وقف** شرط واقفه  
ان مات من الموقوف عليهم عن ولد  
او اسفل منه عاد نصيبه الى ولده او  
الاسفل منه ومن مات لاهن ولدا  
اسفل منه عاد نصيبه الى من هو في درجة  
وذوي طبقته يقدم فيه الاقرب فالاقرب  
الى المتوفى مات الآن ماتت من اهل  
الوقف وليس في درجة احد وماتت  
درجات متساوية بشرط الواقف  
وفيهم شخص اقرب الى المتوفى من غيره  
فلمن يعود نصيبه **فاجبت**  
بانه يعود الى اصل القلة ويقسم بين  
جميع

جميع المستحقين لا الى اعلا الدرجات كما افئ  
به بعضهم ولا الى الاقرب اليه كما افئ  
به آخرون واستندت في ذلك الى  
الخصاف والاسعاف والدر المختار  
وقد اوضحت هذه المسئلة غاية  
الايضاح في كتاب تنقيح الحامدية  
فراجعها هناك لكي ترى العجب فان  
من افئ بخلاف ذلك لم يستند الى نقل  
ولا عبرة فبالعقل مع النقل والله اعلم  
**وسئلت** من طرابلس في رجب سنة ١٢٤٢  
**عن واقف** شرط في وقفه شروطا  
منها ان يجعل ولاية النظر في وقفه لنفسه  
مدى حياته ثم لمن اوصى اليه في ذلك  
فان لم يكن اوصى لاحد يكون النظر الارشد  
من نسبه ثم للشيخ اسماعيل الخطيب  
ثم للسيد عبد الغني ثم لمن اوصى اليه  
وصى وصيه وهكذا مات الواقف وقد  
كان سلم وقفه للشيخ اسماعيل ثم ان  
الشيخ اسماعيل ادعى عند القاضي العبر عن



القيام بالوقف ففرغ عن ذلك لأخي الواقف وعمه  
وهما زيد وعمرو وقررها القاضي في ذلك وكتب  
لها حجة مضي عليها نحو ثلاثين سنة ثم أتت  
عبد الغني قبيل وفاته وأوصى بالنظر قبل أن  
يصل إليه إلى بكر قام يزارع زيدا وعمرا  
في ذلك قائلان إن الواقف لم يجعل الأيضاء  
بالنظر للشيخ اسماعيل بل جعله للسيد عبد الغني  
وان السيد عبد الغني قد أوصى إلى بكر علي وفا  
شرط الواقف هذا خلاصة السؤال وقد  
أرسل اليها مع السؤال ورقة كتب عليها صورة  
اجوبة من مفتي طرابلس ومن مفتي حصن ومن  
مفتي دمشق الشام سابقا اتفقت كلها على أن  
الولاية لبكر وان من أوصى لها الشيخ اسماعيل  
لاحق لها في النظر **وقد ظهر لي في الجواب**  
خلاف هذا وذلك أن الواقف إنما جعل  
النظر للارشد من نسيه ثم إلى الشيخ اسماعيل  
ثم للسيد عبد الغني ثم لوصي عبد الغني الخ معلما  
على شرط عدم الأيضاء من الواقف لاحد لأنه قال  
فإن لم يكن أوصى إلى أحد يكون للارشد من نسيه

ثم

ثم للشيخ اسماعيل ولا شك ثم وتم فحيت عطف  
ذلك على هذا الشرط فهم منه أنه إذا أوصى لأحد  
يكون الحكم كذلك بل يكون شيئا آخر سكن عنه  
الواقف سهوا أو عمدا ولا يمكن أن يجعل الحكم  
فما إذا أوصى لأحد كما إذا لم يوص لانه مفهوم  
الشرط وغيره من الظاهر معية في كلام الواقف  
وحينئذ فانه كان الواقف أوصى للشيخ اسماعيل  
صا ر الشيخ اسماعيل ناظرا ويصح فانه عن  
النظر لمن أراد لانه وصي الواقف وقائم مقامه  
فلقد روع لها يصير ناظرا مادام حيا  
وبعد هذا ينصب القاضي من أقارب الواقف  
من رآه أهلا فانه لم يوجد من أهل تحت  
الاجانب واما عبد الغني فليس له حق في  
النظر ولا لوصيته من بعده لما علمت من أن حق  
عبد الغني وغيره مشروط بما إذا لم يكن الواقف  
أوصى إلى أحد **واما** ان كان الواقف سلم  
لكم النظر للشيخ اسماعيل ولم يوص له بذلك  
يصير ناظرا مدة حياته وتقدموته يكون  
النظر للارشد من نسب الواقف ونسب الرجل كل



من يجتمع معه في أقصى ابله في الاسلام من جهة  
الاب دون الرم فمن كان علويا مثلا فتنسبه كل من  
يجتمع معه في على من جهة الاب فانه انجر الشيخ  
اسماعيل وقر القاضى المادون له بذلك من احي  
الواقف وعنه صح ان كانا ارشد من يوجد من نسب  
الواقف والافير الارشد من النسب اما عند الغنى  
ووصته فلا حق لهما ماد امر من نسب الواقف  
اهل للنظر لتأخير الواقف لهما على نسب هذا ما ظهر  
لى في الجواب والله اعلم بالصواب  
**وسئل** في ذي الحجة الحرام سئل عن دمي  
تساجر مع مسلم فقال له المسلم يا كافر فقال  
الدمي لست بكافر فقال له المسلم قل امنيت  
بالله وملائكته وكتبه ورسوله وباليوم الآخر  
فاجابه قائل امنيت بالله وملائكته وكتبه  
ورسوله وباليوم الآخر فقال له المسلم الرسل  
كثيرون فاجابه كلهم بحضور سنة من المسلمين  
فتساجمهم باسلامه املا افيدوا الجواب وكلهم الجواب  
**فاجبت** بقولى الحمد لله تعالى لا يحكم  
باسلام الدمى المذكور بحجة هذا الكلام اما قوله

لست

لست بكافر فلانه يعتقد انه مؤمن بنسبه ومكانه  
وليعتقد ان من لم يكن على دينه فهو كافر غير مرئ  
لقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى تهتدوا  
اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا  
نصارى ولقوله تعالى وقالت اليهود ليت  
النصارى على سبي الاله ثم الكتب الالهية  
نصدق بعضهم بعضا وكذلك الرسل عليهم  
الصلاة والسلام وكل الكتب والرسل امره  
بالايمان بالله وملائكته وكتبه ورسوله وباليوم  
الآخر فاليهود والنصارى يؤمنون بذلك لانهم  
اهل كتاب منزل ونبي مرسل لكنهم  
انكروا رسالتنا نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم  
وانزل القرآن عليهم فهم كفار بسب ذلك وان  
كانت اعتقادهم انهم على الهدى فانه اقال  
القائل فهم امنيت بالله وملائكته وكتبه ورسوله  
لا يلزم منه ان يكون مؤمنا بنسبنا وكتبنا  
لانه لا يعتقد ان نبينا صلى الله عليه وسلم  
من رسل الله وان كتابنا من كتب الله ونحن  
لم نكفره الا لهذا الاعتقاد الباطل ولو صرح



بقوله آمنت بجميع الرسل كلهم فخرادة الرسل الذين  
يصدقونهم رسل الله فلا يدل ذلك على إيمانه  
برسولنا صلى الله عليه وسلم لا اعتقاده عند  
رسالة الله على أنه لو اتى بالشهادتين صريحا  
لا يحكم بإسلامه عالم يتبرأ من دينه كما صرح  
به الحق الكثير من أئمتنا الحنفية ونقله  
الإمام الطرسوسي في النفع الوسائل عن الخاتمة  
والزخيرة والبدائع والمحيط والتميمة وسير الملتقى  
وشرح مختصر الطحاوي وشرح السير الكبير  
ونقل عبارات هذه الكتب وأطال في ذلك  
فراجعه إن شئت وغزاة في باب المرتد  
من الدر المختار إلى الدرر وفناوى صاحب  
التنوير وابن نجيم وغيرهما نعم نقل عن  
فناوى قارئ الهداية أنه قال والذي أفتى به  
بالشهادتين لا تبرئ لكن ذكر في  
الفناوى الحامدية أن قارئ الهداية لم تأب  
على ذلك أي لأن من بعدة كصاحب التنوير  
وابن نجيم وغيرهما خالفوه وأشد طوع  
التبري اتباعا للمنقول في كتب المذهب

ولا بد

ولا بد من ذكر نبذة يسيرة ليكون السامع على  
بصيرة فتقول قل في الذخيرة إذا قال  
اليهودي والنصراني أشهدان لا اله الا الله  
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لا يحكم بإسلام  
عالم يقل تبرأت عن ديني ودخلت في دين  
الاسلام لأن اليهودي قد تبرأ من اليهودية  
ويدخل في النصرانية والمجوسية فيجوز  
أنه يبرأ من اليهودية لدخوله في النصرانية  
لا في الإسلام وعن بعض المشايخ أنه قيل  
لنصراني أحمد رسول الله بحق فقال نعم  
لا يصير مسلما وهو الصحيح لأنه يمكن أن  
يقول أنه رسول الله بحق أي الرب والعجم  
لأن بني إسرائيل وإذا قال اليهودي أو  
النصراني أنا مسلم أو قال أسلم لا يحكم  
باسلامه لأنهم يدعون ذلك لأنفسهم لأن  
المسلم هو المسلم الحق وهم يدعون  
أن الحق ما هم عليه فلا يكون مطلق هذا اللفظ  
دليل الإسلام في حقهم أي ما في الذخيرة باختصار  
وقد حقت هذا المقام بما لا مزيد عليه الإمام شمس



شمس الأئمة السرخسي في شرحه على السير  
 الكبير للإمام محمد بن الحسن صاحب النجعة  
 في آخر الكتاب في باب ما يكون به الرجل  
 مسلماً فليأجله من ارادة والله سبحانه  
 اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
**وسئل سئلته عن رجل أوصى**  
 بالف يخرج منها تجهيزاً وتكفنه والبلدية  
 لعمله ميراث وأوصى لزيد بن جهمائة  
 ولعمارة فبعد كذا انجماثة ولمجد  
 كذا انجماثة وله ملوك فمئة خمسمائة  
 اعتقه في مرض موته وأوصى له بالف  
 وخمسمائة وخمسين وبلغ تلك التركة **٣٨٠٠**  
 وبلغت نفقة تجهيزه **٢٠٠** فليقسم  
**فأجبت** بأن التجهيز والتكفيت  
 يخرج من أصل المال والباقي يجب من  
 الوصية فيكون الباقي في عمل الميراث **٧٠٠**  
 ويكون جمل الوصية **٤٨٠٠** وقد ضاف  
 التملك غير فنقد التملك فقط وهو  
 ثلاثة آلاف وثمانمائة والعش المخرج من  
 الموت

الموت مقدم على غيره فيبدأ به أولاً فيخرج  
 من التملك المذكور فمئة خمسمائة يبقى من  
 التملك **٣٨٠٠** فتقسم على ارباب الوصايا  
 من غير تقدم لأحد على أحد أما زيد بن  
 والملوك فلا يها مميانه وأما المصحدا  
 فها مميانه أيضاً فقضيت الوصية لهما  
 بمئة ألف الوصية للعبد المعين فيما يظهر  
 بخلاف الوصية للميراث فإنها حق الله  
 تعالى ليس لها من حق لكنها جسد  
 واحد فلا يقدم فيها شيء على شيء بخلاف  
 ما إذا كانت من اجناس كالوصية للحاج  
 والكفارات والميراث فإنه يقدم فيها  
 الغرض ثم الواجب ثم التطوع على ما قرر في  
 محله وحينئذ فيقسم الباقي من التملك  
 على سهام الوصايا وهي خمسة وسبعون سهماً  
 كل سهم منها خمسون فيسألان جمل الوصية  
**٤٨٠٠** فأخرج منها أولاً **٢٠٠** قيمة الملوك  
 فقار الباقي **٣٦٠٠** وسهامها ما ذكرنا  
 وإذا قسم **٣٣٠٠** الباقية من التملك على خمسة



وسبعين سهما يخرج كل سهم اربعة واربعين قشا  
 فالوصية المبررات كانت = وهي اربعة عشر  
 سهما يخصها = ووصية كل من زيد واليحيى  
 كانت = فتكون كل واحدة عشرة اسهم  
 فخص كل واحدة = ووصية المملوك كانت  
 = وهي احدى وثلاثون سهما فخصها  
 = والحاصل ان كل سهم مملوك وكل سهم  
 ينقص منه ستة قروش والله سبحانه اعلم  
 وبذلك ان له = ينقص منها حتى له  
 = والمجدان كان لهما = ينقص من  
 = يبقى لهما = والمملوك كان له =  
 ينقص = يبقى له = والمبررات كان لهما  
 = تنقص = يبقى لهما =

**وسئلت من نابي في ن سعة عن له**  
**على ميت دين فبرهن على دينه وبيان الب**  
 قلوب الوارث من البنة ان يتهدوا  
 بقضاء الدين بذمة الميت الى ان توفي  
 فبذل يلزم التمسود ذلك ام لا **فاجبت**  
 قد وقع في هذه المسئلة اضطراب واختلاف

آراء

آراء بين العلماء والذي سئل عليه صاحب الحجر  
 انه لا بد ان يقول الشاهدان مات وهو عليه  
 لكن خالفه تلميذه الغزي في منح القطار  
 ونقل عن معين الحكام انه لا يشرط ذلك  
 وصرح العلامة المقدسي في شرحه على نظر  
 الكثر بان الاول ضعيف وثقوى الثاني بانه  
 الاحياط في امر الميت الذي في وفاء دينه  
 الذي يحجب عنه الجنة وفي الاول تضعيم  
 حقوق اناس كثيرين لا يجدون من  
 يشهد لهم على هذا الوجه ويكفي في  
 الاحياط تخليف المديون على قضاء دينه  
 بذمة الميت وذكر قريباً من ذلك صاحب  
 نور العيون في اصلاح جامع الفصولين  
 والحاصل ان المتقدم انه لا يلزم  
 الشاهدان ذلك ويليغي جعل المديون  
 والله سبحانه اعلم

**وسئلت في ذي** سألته من نابي  
 القدس الشريف قد توقفنا في جواب من  
 افنى بان التمسك بحجاج الى التسليم معتمدا



في ذلك على ما صرح به الخطاوي في حاشيته  
عن الجوى في فصل مسائل متفرقة من  
الهيئة فمن وهب امة وبعضهم  
افى بانه يحتاج اليه مثل الهيئة بعدد  
في ذلك على ما يؤخذ من الفتاوى الخيرية  
والمرئيات والرحمة في كتاب الهيئة  
مع انه لا فرق بين التملك والهيئة  
مع ان كلام الجوى في شرحه مبرمج في انه  
غير الهيئة هذا حاصل السؤال  
**فاجبت** بقولي لا يخفى ان التملك  
لفظ مشترك بين ما يكون بعموم وما  
يكون بدونه فان كلامنا قد يكون  
تملك عن او تملك منفعة فالاول  
كالبيع فانه تملك المال بعوض وكالاجار  
فانها تملك المنفعة بعوض لكنه تملك  
حقا والثاني كالهبة فانها تملك الفين  
مالا بلا عوض ولا يشترط هذه العقود  
مختلفة الاحكام ولكل واحد من شروط  
بعضها مشترك وبعضها يخص بحيث

حصل

١٤  
١١٤  
حصل بينهما التباين فاذا استعمل لفظ التملك  
في احد منهما فلا بد من قرينة لفظية او حالة  
تعين المراد فاذا قال ملكتك بضع امتي  
فكذلك هو نكاح فيشترط له شروط النكاح  
واذا قال ملكتك منافعها شهر ايكذا فهو  
اجارة واذا اطلق فهو عارية واذا قال  
ملكتهها بكذا فهو بيع واذا قال ملكتها  
بعد موتى فهو وصية واذا قال ملكتها  
الات بلا عوض فهو هبة ولا بد في كل  
واحد من هذه من شروط لزمت الاحكام  
عليه ولم نرا حذرا من الفقهاء استعمال  
لفظ التملك في معنى خاص بحيث اذا  
اطلقا انصرف اليه او بحيث يكون له  
احكام خارجة عن احكام العقود المذكورة  
وبخوها فاذا قال ملكتك ربة هذه  
الدار وادانها لملكك في الحال على  
معنى خارج عن البيع او الهبة او غيرها  
لا يصح التملك بل ان اطلق البيع فلا بد  
من ذكر المبيع ولذا قال في آخر جامع



الفصولين انه لو قال ملكه تملكاً صحيحاً  
 ولم يذكر انه بمومن او بدونه لا تصح الدعوى  
 ونقله ايضاً في محاضر الخيرية وانه  
 افنى في الحامدية نعم غلب استعمال  
 لفظ التملك في عرف اهل زماننا  
 في الهبة فاذا اطلق ولم توجد قرينة  
 صارفة له عن الهبة حمل عليها بقرينة  
 العرف فحيث اريد به الهبة فلا بد  
 من شروطها ولا يتم بدون تسليم  
 وحمله يحمل ما نقلتموه عن الخيرية  
 والتمتاً سنة والرحممة وما نقلتموه  
 عن السيد الحموي من ان التملك غير  
 الهبة فذاك بالنظر الى اصل الوضع  
 اذ لا شك ان التملك بعد الملك  
 من غير ان يكون سبباً ولا هبة مثلاً  
 فلا بد له من نقل صريح ولم ير من  
 ذكره ومن غير عليه في كلامهم فليقر به  
 لنا وله الاجر الجزيل هذا غاية ما وصل  
 اليه فهم هذا الحقير الذليل وفوق كل ذي علم

والله سبحانه اعلم بالصواب  
**وسئل** في محرم الحرام سنة ١٢٤١هـ في رجل  
 طلق زوجته المدخول بها ثلاثاً في المحض  
 بان قال لها زوجي طالق ثلاثاً فهل  
 لا يقع غير طائفة واحدة كما نص في ذلك  
 العلامة ابن كمال باسماً في فتاواه فتلا  
 عن كتاب السير وكمال الفقهاء ان يقع  
 عليه الطلاق الثلاث واذ اقلتم انه  
 لا يقع عليه الا واحدة ا فتكون رخصة  
 ام بائنة افيد والجواب ولكم الثواب  
 من الملك الوهاب **فاجبت**  
 بما صوته الحمد لله تعالى يقع عليه الطلاق  
 الثلاث ولا يحل له حتى تنكح زوجاً  
 غيره كما نطق به القرآن الكريم من غير نفقة  
 بين كونها حائضاً وغيرها ودلت عليه  
 الاخبار والآثار وصرح به كتب فداها  
 الاثمة الاربعة الاخبار وانفق عليه الاطعم  
 صديراً بعد صدر من الصدر الاول ولم ينكح  
 بخلافه الآن الا من لا يعمل على قوله ولا يقبل



في الخلاصة وكثير من الكتب علما لنا التي لا تعد  
لوقضى القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثا  
جملة بانها واحدة او بان لا يقع شيء لا ينفذ  
وفي الزيلعي وغيره من كتاب القضاء ان  
القضاء بمثل ذلك لا ينفذ بنفسه  
قاضي آخر ولو رفع الى القضاة ونفذ  
لان القضاء وقع باطلا لمخالفة الكتاب  
والسنة والاجماع فلا يعود صحيحا بالنفذ  
اه وقال المحقق الكمال بن الهمام  
وقول بعض الحنابلة بهذا المذهب باطل  
لاني ان قال فما بعد الحق الا الضلال وقال  
الخطيب الشربيني من الشافعية وحكي  
عن الحاج بن اربطلا وطائفة من الشيعة  
والظاهرية انه لا يقع منها اي من الثلاث  
الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا  
يسأبه فافتي به واقدي به من اضله  
الله تعالى اه نقله في الفتاوى الحزبية  
وافتي ببطلان القول به ايضا وقال  
في الجبر اول كتاب الطلاق ولا حاجة الى

الاشغال

الاشغال بالادلة على قول من انكروا وقوع  
الثلاث جملة لانه مخالف للاجماع كما حكا  
في المعراج ولذا قالوا لو حكم حاكم بان  
الثلاث بغير واحد واحدة لم ينفذ  
حكمه لانه لا يسوع فيها الاجتهاد  
لانه خلاف واختلاف وفي جامع الفصولين  
طلقا وهي حلي او حائض او طلقا  
قل الدخول اكثر من الواحدة فحكم ببطلان  
قاضي كما هو مذهب البعض لا ينفذ وكذا  
لو حكم ببطلان طلاق من طلقها ثلاثا  
بكلمة واحدة او في طهر حائضا فيه  
لا ينفذ اه الى هنا كلام البحر وقد صرح  
ايضا ببطلان الحكم في هذه المسائل في البحر  
في كتاب القضاء وكذا في النهر والمخ والاشا  
والنظار والبرازية وغيرها من كتب المذهب  
المعتبرة المتداولة المحررة واضمح  
وافضحها وابسرها واصرحها عبارة الامام  
الاجل الذي اذعن لفضله اهل البرفاق  
والخلاص القاضي ابو بكر الخفاف في كتابه القضاء



وشارحه الامام حسام الدين عمر بن عبد العزيز  
وهذا حيث قال في الباب الثاني والاربعين  
قال يعني الامام الخفاف وكذلك رجل  
طلق امرأته ثلاثا وهي حبلى او حائض او قبل  
أن لا يدخل بها اه فمضى قاض باطل ذلك  
او باطل بعضه فرجع الى قاض اخر لا يرى  
ذلك فانه يبطل قضاء القاضى بذلك وينفذ  
على الزوج ما كان منه وان على قول أهل  
الزيم اذا وقع الثلاث وهي حبلى او في حالة  
الحيض او في طهر جامعها فيه لا يقع أصلا  
وعلى قول الحسن البصري اذا وقع الثلاث  
تقع واحدة لكن كلا القولين باطل لانه يخالف  
لكتاب الله تعالى قال الله تعالى فان طلق  
فلا تحل له من بعد الآية والمراد منه الطلاق  
الثالث فهو قال بان لا يقع شيء او تقع واحدة  
فقد أثبت لكل للدفع الأول بدون الثاني  
وهو مخالف للكتاب فاذا قضى القاضى لا ينفذ  
فاذا رفع الى قاض اخر كان له ان يبطله  
اه وبهذا النقول الصريحة علمت ان القول

بوقوع

بوقوع واحدة من الثلاث لا تقع حملة واحدة  
بل تقع منها واحدة او لا يقع منها شيء أصلا  
والمبني والمبني عليه باطلا وليس كل ما وجد  
في كتاب يجوز نقله والاعتماد عليه ولا الافتاء  
والقضاء به وانما يفتى بما توارى عليه كتب  
المذهب وعلمت صحته وعدم خطئه قائلة  
وان كان الناقل كما ذكره في نيل وحاطب ليل  
يحمل الأفعى وهو لا يدري خصوصاً من يطالع  
كتب الفتاوى ويفتي منها قبل أن يميز  
الفتوة بدعوى وحجة ويصرف فيه حل وحرمة  
وعزاه فان خطاه يكون أكثر من صوابه  
ولا يحمل لمن يعلم حاله الاعتماد على جوابه  
ولهذا قال الامام قاضى القضاة شمس الدين  
الحري احد شراح الهداية في كتابه ايضا  
الاستدلال على ابطال الاستدلال نقلاً عن الامام  
صدر الدين سلمة ان افيدى أن هذه الفتاوى  
هما خسارتا المناجح فلا تعارض كتب المذهب  
قال وكذا كان يقول غيره من مشايخنا وبن  
اقول اه قال العلامة الشيخ خير الدين الرافعي



في مسائل شتى من فتاويه الخيرية ما نصته  
ولا شك أن معرفته راجح المختلف فيه من فوجه  
ومراتبه قوة وضعها هو نهاية آمال المبشرين  
في تحصيل العلم فالمفروض على المفتي والقاضي  
النسبة في الجواب وعدم المجازفة فيه خوفا  
من الافتراء على الله تعالى بتحريم حلال وخذلة  
وحرم اثم الهوى والتشهي والميل الى المال  
الحرام الذي هو الداهية الكبرى والمضية العظمى  
فان ذلك امر عظيم لا يتجاسر عليه الاكل جاهل  
شقي اه كلام الخيرية والله تعالى اعلم بالصواب  
والله المرحم والمآب وصلى الله على سيدنا  
محمد وآله وصحبه وسلم قال ذلك بلسانه  
وكتبه ببنايه الفقير الى عفور رب العالمين  
محمد بن عمر عابد بن كوثبت الفتون بدست الشافعي  
عفي عنه الملك الاسلامي **سئل** في رمضان سنة ١٢٠٤ هـ عما اذا جرت  
العادة بين التجار انهم يستأجرون مركبا من  
مراكب اهل الحرب لحمل بضائعهم وتجاراتهم  
ويدفعون للمراكبي الجزية الاجرة المشروطة  
ونارة

ونارة يدفعون له مبلغا رائدا على الاجرة لفظ  
البضائع بشرط ضمانات ما ياخذها اهل الحرب  
منها وانما ان اخذوا منه شيئا فوضا من  
لمصاحبها جميع قيمة ذلك فاستأجر رجل  
من التجار رجلا حربيا كذلك ودفع له مبلغا  
متراضيا عليه على انه ان اخذ منه اهل الحرب  
شيئا من تلك البضائع يكون ضامنا لجميع  
ما ياخذونه فصار بحركته فاخذ منه  
بعض القطاع في الحرم من اهل الحرب فهل  
يلزمه ضمانات ما التزم بحفظه وضماناته  
بالعوض ام لا اه **فاجب** الذي  
يظهر من كلامهم عدم لزوم الضمان لان  
ذلك المراكبي اجير مشركا والخلاف في  
ضمانه الاجير المشرك مشهور والمذهب  
انه لا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه  
الضمان وله يفتي كما في الشؤير ثم اذا هلك  
ما بعدة بلا صنع منه ولا يمكن دفعه  
والاحترار عنه كالغرق والغرق وحرق  
قطاع الطريق والمكابرين لا يضمن بالانفا



لكنه في مسئلتنا لما أخذ أجره على الحفظ بشرط  
الضمان صار بمنزلة المودع اذا اخذ على  
الوديعة فانما اذا هككت يضمن والفرق  
بينه وبين الاجير المشترك ان المقصود  
عليه في الاجارة هو العمل والحفظ واجب عليه  
مقصود ببدل فلذا ضمن كما صرح بذلك  
الامام فخر الدين الزيلعي في باب ضمان الاجير  
وهنا لما اخذ البديل بمقابلته الحفظ الذي كان  
واجبا عليه تبعاضا بالحفظ واجبا عليه تبعاضا  
قصدا بالبدل فيضمن لكن ينبغي النظر  
في انه هل يضمن مطلقا او فيما يمكن الاحتراز  
عنه والذي يظهر الثاني لا تغايرهم في الاجير  
المشترك على عدم ضمانه فيما لا يمكن الاحتراز  
عنه فالنظر ان المودع باجره كذلك لان الموت  
والجرف ونحوهما مما لا يمكن ضمانه والتعدد دفعه  
وقد صرحوا بان اغارة القطاع المكابرين  
مما لا يمكن الاحتراز عنه فلا يضمن في صورتنا  
حيث كان اخذ المضاعفة من القطاع  
للكابرين الذين لا يمكن مدافعهم لكن

ذكر

لكن ذكر في التتوير قبل باب كفالة الرجلين قال  
لاخر اسلك هذا الطريق فانه امن فسلك  
واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان  
مخوفا واخذ ماله فاننا ضامن ضمن وعلمه  
في الدار المختار بان ضمن الغارة صفة السلامة  
للمغرور نصا اي بخلاف المسألة الاولى فانه  
لا يضمن لانه لم يصرح بقوله فاننا ضامن  
وهذا اذا كان المال مع صاحبه وفي  
صورتنا المال مع الاجير وقد ضمن للتاجر  
صفة السلامة نصا فيقتضي ضمانه  
بالاول وان لم يكن الاحتراز لكن الظاهر ان  
مسئلة التغير المذكور مشروطة بما اذا كان  
الضامن عالما بخطر الطريق ليتحقق كونه  
غارا والا فلا تغير وسيات المسئلة في  
جامع الفصولين في فصل الضمان ان يدل  
على ما قلنا فانه نفتاح عن فتاوى طهير الدين  
قال له اسلك هذا الطريق فانه امن فسلك  
فاخذ الصوص ولو قال له مخوفا واخذ  
مالك فاننا ضامن والمسئلة بحال اضمن



الاصل ان المغرور انما يرجع على الغار لو حصل  
الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الغار او في  
صفة السلامة للمغرور فصار كقول الطحان  
لرب البراجعة في الدلو فجعله فيه فذهب  
من النقب الى الماء وكان الطحان عالما به  
يضمن انه غرر في ضمن العقد وهو تقيضي  
السلامة اهـ وحاصله ان الغار يضمن  
اذا اصرح بالضمان كما في مسألة الطحان  
وقد صرح فيها بكون الطحان عالما بالنقب  
وما ذاك الا لتحقيق كونه غارا كما يشير  
اليه لسميته بذلك لان من لا علم له بذلك  
لا يسمى غارا فلو لم يكن العلم شرطاً في الضمان  
لكان حقه ان يعبر عنه بما لا مرد له بالغا  
ويؤيد ذلك ايضاً انه في جامع الفصولين  
نقل بعد ذلك عن المحيط ان ما ذكر من  
الجواب في قوله فان اخذ مالك فانا ضامن  
مخالف لما ذكره القدوري الامن قال  
لغيره من غصبك من الناس يا ومن بايعت  
من الناس فانا ضامن لذلك فهو باطل اهـ  
فاجاب

فاجاب عنه في نور العين بقوله يقول الحقير  
لا مخالفة اصلاً والقياس مع الفارق  
لانه عدم الضمان في مسألة القدوري  
من جهة عدم التعرير وذلك لكونه  
عالماً بخط الطريق كما قلنا في مسئلتنا  
ان كان صاحب المركب غراً المستاجر  
بان كان عالماً بالخط يكون ضامناً والا فلا  
هذا ما ظهر لي والله اعلم لكن ينبغي تقييد  
المسألة بما اذا كان صاحب غير عالم  
بخط الطريق لانه اذا كان عالماً لا يكون  
مغروراً بل في القاموس غرراً غروراً  
وشراً بالسر فهو مغرور وغرير خدعه  
واطعمه بالباطل فاغتره هو وفي المغرب  
الغرة بالسر الغفلة ومنه انهم الجيوش  
وهي غارون اي غافلون وفي الحديث  
نهى عن بيع الغرر والخط الذي لا يدري  
ايكون ام لا كبيع السمك في الماء والطيور  
في الهواء فقد ظهر ان العالم بما قصد  
غيره ان يفرقه به لا يكون مغروراً



أرادت صاحب البر لو كان عالما بنقب الدلو ولو  
الطمان بوضعه فيه هل يكون معزورا  
بل هو معزوط مضيق لماله لا نزل قول الطمان  
فيه ففي مسئلتك لا بد أن يكون  
الاجير عالما بخطر الطريق والمستاجر  
غير عالم به فخر يضمن فأن كان الاجير  
غير عالم والمستاجر عالما فلا ضمان على  
الاجير لعدم تحقق التفرير والله تعالى اعلم  
**وسئلت** في سنة ١٢٤١ من طرابلس  
الشام كاحامس له في واقف وقف عقارات  
متعددة وشروط ان يبدا من غلة وقفه  
بما يكون فيه عمارته ونماؤه وبقاء عينه  
وما فضل من ذلك جعل له مصارف معينة  
ثم وقف وفقا آخر فالجفة بالأول  
وشروط فيه شروط المذكورة ومن جملة  
ما في الوقف الثاني دار شرط بالسكنى  
اولاده وذريته ثم ان المتولي على الوقف  
سكن الدار المذكورة متعاشر شرط الواقف  
واحتاجت الدار الى المرقنة والعمارة

فعمرها

١٢٤١  
فعمرها المتولي من ماله لعدم مال حاصل من  
ريع الوقف ويريد الآن الرجوع بما انفقته  
في ريع الوقف فهل له ذلك وهل  
عمارة دار السكنى على الساكن كما نصوا عليه  
**فاجبت** الحمد لله تعالى وحده  
لا شبهة في ان من وقف دارا وجعلها  
للسكنى لا للاستغلال تكون عمارتها على  
الساكن كما هو منصوص عليه في المتن وشروح  
والفتاوى وكذا في الخصايف والاسعاف مثلا  
يلزم مخالفة شرط الواقف لانه لو لم تكن  
عمارتها على الساكن لزم ان توجر وتعد  
من الاجرة فتكون للفلة وقد شرطها  
الواقف للسكنى ولا يخالف شرطه الا ضرور  
كما لو كان الساكن فقيرا مثلا فبحر توجب  
بقدر ما تعمركه واما اذا كانت هذه  
الدار من جملة عقارات موقوفة مشتملة  
على مستغلات وقد شرط الواقف عمارة  
وقفه من غلة فان كان استثنى هذه  
الدار من ذلك فالحكم ما مر من ان

ليس



عما رتبها على الساكن والافتقار من ربيع وقفه  
 كبقية اما كن الوقف ابتاع الشرط الوقف  
 كما لو شرط في ربيع مرقمة محل اخر  
 اجنبي كسجد او رباط او نحو ذلك  
 او وقف ارضين وشرط ان ينفع  
 من غلة احداهما على الاخرى كما نص  
 عليه الامام الخصاص وما تقدم من المتون  
 وغيرها لا يخالف هذا الا انه فيما اذا  
 لم يشرط ذلك ثم اذا كانت المربة  
 والعمارة لهذه الارض في غلة الوقف  
 واحتاج الناظر الى ذلك وليس غلة  
 من ربيع الوقف ما ينفع منه فانفق  
 من مال نفسه ليرجع واشهد على ذلك  
 فله الرجوع والا فلا كما ذكره في البحر  
 وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم  
 وقد حصل لي اولا نوع ترد في هذا  
 الجواب ثم عرض على السائل هذا  
 السؤال بخط مفتي الادقية الفقيه  
 الشيخ السيد عبد الله السندى ولجواب

عنه بمثل ذلك وعليه خطوط بموافقة  
 جماعة من العلماء منهم الشيخ الامام  
 العلامة البسطي مفتي الحنفية بمصر المحروسة  
 ومنهم العلامة الفقيه السيد احمد  
 البرزدي مفتي الحنفية بصيدا ومنهم  
 الشيخ صالح الغزالي الحنفى ومنهم الشيخ  
 محمد الشبراوي الشافعي الأزهرى

انتهت هذه الرسالة بحمد الله

تعالى وعونه وحسن توفيقه

والحمد لله الذي بنعمته

تتم الصالحات

والصلاة

والسلام

على ربه

واله

نقل محمد الوكيل من المرحوم الشيخ الى العيسى الاسكندر الحسنى  
 لولده السيد محمد الغزالي فتح الله عليه وبلغ حاله في المحرم سنة ١٣١٥